

مصطلح الترادف بين السلف والخلف



د. محمد ماجد الدخيل^(*)

ليس من غرض هذا البحث الإلمام بكل شاردة وواردة قيلت حول قضية مصطلح الترادف في لغتنا العربية الجميلة بين السلف والخلف؛ ليقين الدارس الحالي أن ذلك أغلبه مبثوث في بطون أمهات مصادرنا القديمة العتيدة وموسوعاتنا ومصنفاتنا ومؤلفاتنا الحديثة على حدّ سواء . لكن جُلّ ما يسعى إليه - هذا البحث - هو العرض المبسط لما صدر عن علماء العرب والمسلمين - قدماء ومحدثين - وبعض علماء اللغة في الغرب حول مصطلح "الترادف"، ومن ثمّ محاورة بعض تلك الآراء والمنطلقات ومناقشتها سبّقد ما تسمح به طاقة الدارس الحالي - وخصوصاً ، أن قضية الترادف الاصطلاحية كانت ولا تزال شغلاً شاغلاً لعلماء العربية دون أن تُثمر جهودهم المتواضعة على حدّ مطلق لهذه القضية .

ويضاف - إلى ما تقدّم - أن معظم الآراء والمنطلقات التي قيلت برأي الدارس الحالي لم تنطلق من الفهم الدقيق لمعنى " الترادف " اللغوي؛ مما أدى إلى تشعب الآراء والمنطلقات وتعددها دونما جدوى.

(*) أستاذ مساعد بجامعة البلقاء التطبيقية - كلية إربد الجامعية، الأردن .

ABSTRACT

It is not the purpose of this study to be all-inclusive work about the issue of *synonymy* in Arabic, the elegant language, for both ancestry and posterity. I believe such arguments were elaborately debated in seminal works both classical and modern. What is purported by this study is to introduce in a simple way the *synonymy* arguments discussed by the Arab Muslim scholars, in past and present, as well as by Western authors, and to examine in depth such arguments by investigating their basic premises. *Synonymy* has long been debated by Arab philologists with little success.

Additionally, major part of *synonymy* arguments, in the author's opinion, was departing from linguistically ill-defend term of what is really meant by *synonymy*, producing, in vain, a flora of arguments and points of departure.

الملخص

١- ليس من غرض هذا البحث الإلمام بكل شاردة وواردة قيلت حول قضية مصطلح الترادف في لغتنا العربية الجميلة بين الملف والخلف؛ ليقين الدارس الحالي أن ذلك أغلبه مبثوث في بطون أمهات مصادرنا القديمة العتيدة وموساعاتنا ومصنفاتنا ومؤلفاتنا الحديثة على حدّ سواء. لكن جلّ ما يسعى إليه - هذا البحث - هو العرض المبسط لما صدر عن علماء العرب والمسلمين- قداماء ومحتثين - وبعض علماء اللغة في الغرب حول مصطلح "الترادف"، ومن ثمّ مُحالورة بعض تلك الآراء والمنطلقات

ومناقشتها - بقدر ما تسمح به طاقة الدارس الحالي - وخصوصاً أن قضية الترادف الاصطلاحية كانت ولا تزال شغلاً شاغلاً لعلماء العربية دون أن تثمر جهودهم المتواضعة على حدّ مطلق لهذه القضية. وينضاف - إلى ما تقدّم - أن معظم الآراء والمنطلقات التي قيلت حول قضية مصطلح " الترادف " برأي الدارس الحالي لم تتطّلق من الفهم الدقيق لمعنى " الترادف " اللغوي، مما أدى إلى تشعب الآراء والمنطلقات وتعددتها دونما جدوى.

١- مفهوم مصطلح " الترادف " وإشكاليته وآفاقه

أ- المفهوم في اللغة والاصطلاح

إن الجذر الثلاثي الأصل في معاجم لغتنا الجميلة لكلمة " الترادف " (١) هو: " ر د ف "؛ والرَدْفُ التابع، وردف المرأة عَجِزْتُهَا، والتَّرادِفُ التتابع والتراصف المتأخر، والمُرِيفُ المتفتم الذي أَرَدَفَ غيره، قال تعالى: (فاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِيتُكُم بِالْفَمِّ مَنِ الْمَلَائِكَةُ مُرْدِفِينَ{٩})، وقال أبو عبيدة: مُرْدِفِينَ: جَائِينَ بعدُ فَجَعَلَ رَدِفَ وَأَرَدَفَ بمعنى واحد، فأنشد قائلا:

إذا الجوزاء أَرَدَفَتِ الثريا ظننتُ بال فاطمة الظنونا

وقال الزجاج: مُرْدِفِينَ: بمعنى يأتون فرقة بعد فرقة. وقال القراء: مُرْدِفِينَ متتابعين(٢). وقال ابن منظور: " الترادف هو ركوبُ أحد خلف آخر. يُقال رَدِفَ الرجل وأردفه أي ركب خلفه، وأرَدَفَه خلفه على الدابة. وريدفك: الذي يُرادفك والجمع رُدفاً ورُدافى. وردف كل شيء: مؤخره، يُقال: جاء القوم

رُدافي أي بعضهم يتبع بعضاً وكل شيء تبع شيئاً، فهو ردفه، وإذا تتابع شيء خلف شيء، فهو الترادف، والجمع الردافي، قال لبيد بن ربيعة الإيادي (وفاته بين سنة ٣٥هـ - ٣٨هـ):

عَذافَةٌ تَقْمَصُ بِالرُّدَافِي ثُخُونَهَا نَزُولِي وَارْتَحَالِي

وتردف الشيء: تبع بعضه بعضاً، والترادف: التتابع (٣).

والرُدف: الكُفْلُ والعجزُ وخص بعضهم به عجيبة المرأة، والجمع في كل ذلك أرداف، والروادف: الإعجاز. وعلى هذا قيل للحقيبة ونحوها مما يكون وراء الإنسان (ردف) (٤).

وأردف الشيء بالشيء، وأردفه عليه: أتبعه عليه: وردف الرجل وأردفه: ركب خلفه، وارتدفة خلفه على الذابة. والرُدف: الرَّاكِب خلفك. والرُدفان: الليل والنهار؛ لأن كل واحد منهما يردف صاحبه (٥).

أما الترادف في الاصطلاح فهو "تعدد الألفاظ لمعنى واحد أو أن يكون للكلمتين أو الكلمات معنى واحد أو الاتحاد في المفهوم لدلالة عدة كلمات مختلفة ومنفردة على المسمى الواحد" (٦). وقد أعطى مثبتوه أمثلة على ذلك مثل: أسماء الداهية، ومنها القنطر والننطل والدهاويس والدهيم والتجارم... الخ، وأسماء السيف: المهند والمسلول واليماني... الخ وإذا دقت النظر للمعنى الاصطلاحي لمصطلح "الترادف" وجدت أن العلماء قد اقتبسوا هذا المصطلح من المعنى اللغوي "للترادف"، وهو ركوب أحد خلف آخر، فمن ذلك قول

الزبيدي نقلاً عن الصاغاني أن "الترادف هو أن تكون أسماء لشيء واحد وهي مولدة ومشتقة من تراكم الأشياء" (٧). وقول الجرجاني في الترادف: "هو ما كان مسماه واحداً وأسماءه كثيرة، وهو خلاف المشترك" (٨)، وقوله - أيضاً - إن الترادف هو الاتحاد في المفهوم، وقيل هو توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد" (٩)، ومن أثبتته قالوا عنه "أن يقع اللفظان المختلفان على المعنى الواحد، كقولك البئر والجنطة والعيزر والحمار، والذئب والسيد، وجلس وقعد، وذهب ومضى... إلخ" (١٠). وهو الحذف نفسه الذي يرد عند الأصوليين بقولهم: "الترادف هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد، أو هو تعدد اللفظ مع اتحاد المعنى مفهوماً..." (١١).

وقد يظن ظان أن هذين الحثين للترادف، لغة واصطلاحاً، متطابقان يؤدي كل منهما إلى الآخر، إلا أنني أرى - كما سيجد القارئ لهذا البحث - أن هناك بونا شاسعاً بين الحثين، وإن تظاهرا بالتشابه؛ مما أدى إلى الخلط وسوء الفهم لمفهوم الترادف من قبل طائفتين:

أولاهما- تؤمن بوجود "الترادف" في اللغة، وتعرض في سبيل ذلك حججها وأدلتها.

وأخراها - تتكرر "الترادف" في اللغة وتعزز قولتها بالحجة والبرهان. والعلة في ذلك - كما أرى - تعود إلى ابتعاد الطائفتين عن المفهوم اللغوي الدقيق لمصطلح "الترادف".

بمادة " الترادف " وإشارتها في القرآن الكريم وعند بعض اللغويين
القديم

في الاستعمال القرآني وردت مادة " الترادف " في ثلاثة مواطن:

- قال تعالى: (قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفٌ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ) {٧٢}.
- سورة النمل، الآية ٧٢.
- قال تعالى: (يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ) {٦} تَتَّبِعُهَا الرَّادِفَةُ {٧}. سورة النازعات،
الآيتان ٦-٧.
- قال تعالى: (فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِيتُكُم بِالْفَاحِشَةِ مَرْدِفِينَ) {٩}.
- سورة الأنفال، الآية ٩.

وقد خص " الترادف " في تلك الآيات القرآنية الكريمة بموضع الشدة والخوف والروع والهول. ففي الآية القرآنية الأولى: يقول الله تعالى اقترب لكم ودنا منكم (العذاب)، وكأنه تابع لكم وفي إثركم، وفي الآية القرآنية الثانية: صور الله تعالى حالتين: حالة النفخ الأولى، وحالة النفخ الثانية، فالأولى هي الأصل والثانية تابعة لها. وقد قال سيدنا محمد ﷺ: " بينهما أربعون سنة " يخرج من كتب السنة (١٢). ومن المتعارف عليه أن النفخة الثانية فيها الحشر والسؤال... إلخ، وفي الآية القرآنية الثالثة أسندت لفظة " مردفين " إلى الملائكة الكرام يوم بدر ويوم الفرقان، فهم متتابعون يأتي بعضهم في إثر بعض لإلقاء الرعب في قلوب الكفار وتبشيرة ونصرة لأهل الإيمان.

ويكاد يكون ثعلب (ت ٢٩١هـ) هو أول من أشار إلى (الترادف) كمصطلح، قال التاج السبكي في شرح المنهاج: "ذهب بعض الناس إلى إنكار المترادف في اللغة العربية، وزعم أن كل ما يظن من المترادفات فهو من المتباينات التي تتباين بالصفات، كما في الإنسان والبشر، فإن الأول موضوع له باعتبار النسيان، أو باعتبار أن يؤنس والثاني أنه بلادي البشرية. وكذا الخندريس والعقار، فإن الأول باعتبار العتق والثاني باعتباره عقر الذن لشذتها... وقد اختار هذا المذهب أبو الحسن أحمد بن فارس في كتابه الذي ألفه في فقه اللغة العربية وسنن العرب وكلامها، ونقله عن شيخه أبي العباس ثعلب" (١٣). وهذا لا يعني أن فكرة "الترادف" لم تكن معروفة قبل ذلك، فقد وجدت عبارات كثيرة من علماء اللغة ورواتها تشير إلى هذه الظاهرة ولكن ليس بلفظها. وفي ذلك ما أشار إليه سيبويه (ت ١٨٠هـ)، فقال: "اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين... واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو ذهب وانطلق (١٤). ومن الملحوظ أن سيبويه قد مثل لاختلاف اللفظين والمعنى واحد بقوله: ذهب وانطلق، وهذا ما سمي فيما بعد - عند مثبتيه - بالترادف أو الألفاظ المترادفة.

٣- إطلالة على آراء القدامى السلف والخلف في الترادف .

مرأ بنا أن "الترادف" في اصطلاح من يقرّون بوجوده في اللغة يعني الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد، ورأى هؤلاء أن الألفاظ المترادفة تقع لسببين (١٥):

أحدهما- أن يكون من واضعين، وهو الأكثر بأن تضع إحدى القبلتين أحد الاسمين، والأخرى الاسم الآخر للمسمى الآخر من غير أن تشعر إحداها بالأخرى، ثم يشتهر الوضعان، ويخفى الواضعان، أو يلبس وضع أحدهما بوضع الآخر، وهذا مبني على كون اللغات اصطلاحية.

والآخر- أن يكون من واضع واحد وهو الأقل، وله فوائد، الأولى: أن تكثر الوسائل- أي الطرق- إلى الإخبار عما في النفس، فإنه ربما نسي أحد اللفظين أو عسرَ عليه النطق به، وكان بعض الأذكىاء في الزمن السالف ألثغ، فلم يُحفظ عنه أنه نطق بحرف الراء، ولولا المترادفات تعينه على قصده لما قدر على ذلك. ومنها التوسع في سلوك طرق الفصاحة، وأساليب البلاغة في النظم والنثر؛ لأنّ اللفظ الواحد قد يتأقّى استعماله مع لفظ آخر السجع والقافية والتجنيس والترصيع، وغير ذلك من أصناف البديع، ولا يتأقّى ذلك باستعمال مرادفه مع ذلك اللفظ.

والثانية- ذهب بعض الناس إلى أن الترادف على خلاف الأصل، والأصل هو التباين، وبه جزم "البعضاوي" في منهاجه.

والثالثة- قد يكون أحد المترادفين أجلى من الآخر، فيكون شرحاً للآخر الخفي، وقد ينعكس الحال إلى قوم دون آخرين.

إن قضية مصطلح "الترادف" شغلت العلماء قديماً وحديثاً، حتى غدت موضع جدل وخلاف: ما بين مثبت له متعصب، وما بين منكر له ومانع، فالذي أثبت الترادف وتعصب له، ذهب يبحث لتقديم الآراء والأفكار والنظرات

والحجج؛ لإقامة الدليل على وجوده وتثبيته، بينما ذهب الفريق الآخر بصرح بإنكاره ومنعه مدلاً على أن ما يعد الترادف إنما هو من المتباين، الذي يتباين بالصفات والكلمات التي يُظن أنها مترادفة.

أ- المثبتون من الأقدمين (السلف)

يُعد القرن الثاني الهجري قرناً ذهبياً لفكرة مصطلح " الترادف "، خصوصاً ما جاءت به تقسيمات اللغوي سيبويه (وفاته الأرجح سنة ١٨٠هـ) للألفاظ في باب اللفظ، فقال: " اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين... واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو: ذهب وانطلق "(١٦)، وقد أخذ علماء اللغة العرب من بعده يتناقلون تقسيماته، ولكن بشيء من الشرح والتعليق والزيادة.

وجاء من بعده فطرب (ت ٢٠٦هـ) الذي قال: " إنما أوقعت العرب اللفظين على المعنى الواحد ليدلوا على اتساعهم في كلامهم، كما زحفوا في أجزاء الشعر ليدلوا على أن الكلام واسع عندهم، وأن مذاهبه لا تضيق عليهم عند الخطاب والإطالة والإطناب "(١٧).

أما الأصمعي (ت ٢١٤هـ) فقد تمثلت الفكرة عنده باسم " ما اختلفت ألفاظه وافقت معانيه "(١٨)، وهو عنوان أحد كتبه، والذي يمثل مذهبه في تعدد الألفاظ المختلفة للمعنى الواحد، وقد أورد الأصمعي في كتابه كثيراً من الألفاظ التي قال بترادفها، ومضى أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) على المنهج

نفسه، إذ تمثلت عند بما سماه " كتاب الأسماء المختلفة للشيء الواحد"، وهو كتاب ذكر فيه الكثير من الألفاظ المختلفة الدالة على معنى واحد.

أما أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، فقال: "من كلام العرب اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين واختلاف اللفظين والمعنى واحد... وأما اختلاف اللفظين والمعنى واحد فقولك: ظننتُ وحسبتُ، وقعدتُ وجلستُ، وذراع وساعد، وأنف ومرسن" (١٩).

كما أن محمد بن قاسم الأنباري (ت ٣٢٧هـ) من المثبتين للترادف قال: "وأكثر كلامهم يأتي على ضربين آخرين إحداهما أن يقع اللفظان المختلفان على المعنيين المختلفين كقولك: الرجل والمرأة والجمال والناقة واليوم والليلة وقلم وقعد وتكلم وسكت، وهذا من الكثير الذي لا يحاط به، والضرب الآخر أن يقع اللفظان المختلفان على المعنى الواحد كقولك: البئر والجنطة والعرير والحمار والذئب والسيد وجلس وقعد وذهب ومضى" (٢٠).

أما صالح بن جناح (المتوفى قبل القرن الرابع الهجري على الأرجح) فقال: "اعلم أن العرب قد تجعل للشيء الواحد أسماء وتسمى بالشيء الواحد أشياء" (٢١)، وذهب أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني (ت ٣٨٤هـ) إلى ما ذهب إليه سابقوه من تثبيت الترادف، وذلك من خلاله تأليف كتاب له بعنوان الألفاظ المترادفة.

يضاف إلى ما تقدم أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) وكتابه " الخصائص"، وعلي بن محمد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، وكتابه "

التعريفات"، ومجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ) وكتابه "الجلس الأنيس في تحريم الخندريس" (٢٢)، وغيرهم كثير ممن قالوا بالترادف من علماء العربية: الإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، وابن الأنباري (٣٢٧هـ) في الوقف، وفي شرح القصائد الجاهليات، والطبري (ت ٣١٠هـ) في المعجم الكبير، وابن توريد (ت ٣٢١هـ) في الجمهرة، وابن النحاس (ت ٢٦٠هـ) في شرح المعلقات، والقاللي (٣٥٦هـ) في أماليه، وفطرب (٢٠٦هـ) في الأزمنة والأمكنة، وابن سيده (ت ٤٥٨هـ) في المخصص، والضبي (ت ١٦٨هـ) في الفضليات، والفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ) في الروض المسلوف فيما له اسمان إلى الوف، وابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) في أسماء الأسد، وأسماء الحية، وابن توريد في (الاشتقاق)، وغيرهم من علماء اللغة والأنب (٢٣).

ب- المانعون من الأقدمين

يعتقد المانعون أو المنكرون للترادف أن المثل الأعلى للغة عبارة عن لفظ واحد لكل مسمى، فلا ترادف ولا اشتراك، ويمكن إرجاع ما يعتمدون عليه لما يلي (٢٤):

أ- إن الترادف لو وقع في اللغة لعزي الوضع عن الفائدة؛ لأن اللفظ الواحد كافٍ في الإفهام.

ب- لو وقع الترادف لزم منه تعريف المعرف؛ لأن اللفظ الثاني تعريف لما عرف باللفظ الأول، وهذا محال إذ هو تعريف للمعرف الذي لا يحتاج إلى ذلك.

ج- إن المؤونة في حفظ الاسم الواحد أخف من حفظ الاسمين.

د- إن المترادف جاء على خلاف الأصل. إذ الأصل لفظ واحد لكل مسمى، فلا مترادف ولا اشتراك. إنما تتعدد الأسماء بتعدد المسميات، كما هو الواقع والغالب في اللغات.

هـ- إن ما يظن أنه من المترادف إنما هو في حقيقة الأمر من باب اختلاف الذات والصفات، بأن يكون أحد اللفظين موضوعاً في الأصل للذات واللفظ الآخر وضع على أنه صفة لهذه الذات.

وتشتهر نسبة إنكار الترادف "لتعلب" بين العلماء والنقدة من قدماء ومحدثين، وهذا ما رواه عنه تلميذه أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) حيث قال: " ونحن نقول إن في قعدَ معنى ليس في جلسَ، ألا ترى أنا نقول: قامَ ثم قعدَ، وأخذه المقيم والمقعد، وقعدت المرأة عن الحيض، ونقول لناس من الخوارج قعد، ثم نقول كان مضطجعا فجلس، فيكون القعود عن قيام والجلوس عن حالة هي دون الجلوس؛ لأن الجلسة المرتفع، والجلوس ارتفاع عما هو دونه، وعلى هذا يجري الباب كله... " (٢٥).

والتحقيق أن العالم الذي يعول عليه ويرجع إليه كل من بعده من السامعين للترادف هو العالم الجليل أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي (ت ٢٣١هـ) الذي أنكر الترادف إنكاراً باتاً، فقد روي عنه تعلب قوله: " كل حرفين أوقعهما العرب على معنى واحد، في كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه... وربما عرفناه فأخبرنا به وربما غمض علينا، فلم نلزم العرب جهله " (٢٦).

كذلك تكلم أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) عن قضية مصطلح الترايف قائلًا: "وقد يستخف الناس ألفاظًا ويستعملونها وغيرها أحق بذلك منها. ألا ترى أن الله تبارك وتعالى لم يذكر في القرآن الجوع إلا في موضع العقاب أو في موضع الفقر المنقوع والعجز الظاهر والناس لا يذكرون السَّغْبَ ويذكرون الجوع في حال القدرة والسلامة، وكذلك ذكر المطر؛ لأنك لا تجد القرآن الكريم يلفظ به إلا في موضع الانتقام العامة وأكثر الخاصة لا يفصلون بين ذكر المطر وذكر الغيث. والجاري على أفواه العامة غير ذلك، لا يتفقون من الألفاظ ما هو أحق بالذكر وأولى بالاستعمال" (٢٧).

وَألف أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) كتاباً أسماه "أدب الكاتب"، ورأى أن الوجه الأساسي لتأليف الكتاب هو جهل الناس الفرق والتباين بين الألفاظ فهم لا يراعون - حسب رأيه - التباين في معانيها، بل يجهلون ذلك تماماً، وقال في كتابه: "فما رأيت أحداً منهم يعرف الفرق ما بين الوكع والكوع ولا الحنف من الفرع ولا اللمس من اللطم، فلما رأيت هذا الشأن كل يوم إلى نقصان وخشيت أن يذهب رسمه ويعفو أثره، جعلت له خطاً من عنايتي وجزءاً من تأليفي" (٢٨).

لقد صرَّح أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ) برفضه القول بالترايف والتصريح بالتباين بين المترادفات، ولعل "ثعلباً" استمد هذا المذهب من شيخه ابن الأعرابي؛ إذ إن ثعلباً هو الذي روى عن شيخه ابن الأعرابي

قوله: "كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد في واحد منهما معنى ليس في صاحبه" (٢٩).

ويُعدّ ابن درستويه (ت ٣٤٧هـ) من الذين حاربوا القول بالترادف، إذ قال: "ولا يجوز أن يكون أعمل وأفعل بمعنى واحد، كما لم يكونان على بناء واحد. إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين؛ فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما يظن كثير من النحويين واللغويين، وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة، وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها. ولم يعرف السامعون تلك العِلل في الفروق، فظنوا أنهما بمعنى واحد. وتاولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم؛ فإن كانوا صدقوا في رواية ذلك عن شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين كما بيننا. أو يكون على معنيين مختلفين، أو تشبيه شيء بشيء... " (٣٠)، وقال: "إن اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني ولو جاز الاشتراك والتضاد في الألفاظ، لما كان في ذلك إبانة بل كان تعمية وتغطية وليس إدخال الإلباس في كلام من الحكمة والصواب" (٣١).

ويُعدّ أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت ٣٩٥هـ) من أكثر المتشددين في معارضة الترادف، ومن أجل هذه الغاية ألف كتابه "الفروق اللغوية" محاولاً دحض تلك الظاهرة فقال: "الشاهد على أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني أن الاسم كلمة تدل على معنى دلالة إشارة،

وإذا أشير إلى الشيء مرة واحدة فغُرف، فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة،
وواضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد" (٣٢).

وقال: "فإن أشير منه في الثاني والثالث إلى خلاف ما أشير إليه في الأول
كان ذلك صواباً. فهذا يدل على أن كل اسمين يجريان على معنى من المعاني
وعين من الأعيان في لغة واحدة، فإن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما
يقتضيه الآخر، وإلا لكان الثاني فضلاً لا يحتاج إليه، وإلى هذا ذهب المحققون
من العلماء، وإليه أشار "المبرد" في تفسير قوله تعالى: "لكل جعلنا منكم
شريعة ومنهاجاً" (سورة المائدة، الآية ٤٨).

قال فعطف شريعة على منهاج؛ لأن الشريعة لأول الشيء والمنهاج لمعظمه
ومتسعه... ويعطف الشيء على الشيء وإن كانا يرجعان إلى شيء واحد، إذا
كان في أحدهما خلاف للآخر، فأما إذا أريد بالثاني ما أريد بالأول فعطف
أحدهما على الآخر فهو خطأ. وقال: والذي قاله (المبرد) ههنا في العطف، يدل
على أن جميع ما جاء في القرآن الكريم وعن العرب من لفظين جاريين مجرى
ما ذكرنا من العقل واللُب، والمعرفة والعلم، والكسب والجرح، والعمل والفعل
معطوفاً أحدهما على الآخر، فإتما جاز هذا فيهما لما بينهما من الفرق في
المعنى، ولولا ذلك لم يجز عطف زيد على أبي عبد الله، إذا كان هو هو، وقال:
كما لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين؛ فكذلك لا يجوز أن يكون
اللفظان يدلان على معنى واحد؛ لأن في ذلك تكثيراً للغة بما لا فائدة فيه" (٣٣).

وألف الإمام اللغوي أبو الحسن أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) كتابين: "معجم مقاييس اللغة" و "الصاحبي في فقه اللغة"، وقال في كتبه الصلحي: "ومذهبنا أن كل صفة منها معناها غير معنى الأخرى، وقد خالف في ذلك قوم زعموا أنها وإن اختلفت ألفاظها فبأنها ترجع إلى معنى واحد" (٣٤).

وسلك أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (ت ٤٣٠هـ) مسلك أسلافه برفضه القاطع القول بالترادف، وله كتاباً أسماه " فقه اللغة وسر العربية" (٣٥)، وألف محمد بن المفضل الملقب بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ) كتاباً أسماه " المفردات في غريب القرآن الكريم"، وهو من الذين أنكروا الترادف وبخاصة في القرآن الكريم، وقد جاء في مقدمة كتابه " المفردات": " واتبع هذا الكتاب إن شاء الله تعالى ونسأ في الأجل بكتاب يُنبى عن تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى وما بينها في الفروق الغامضة، فبذلك يعرف اختصاص كل خبر بلفظ من الألفاظ المترادفة دون غيره من أخوانه نحو ذكره القلب مرة و الصدر مرة... ونحو ذلك مما يعد من لا يحق الحق ويبطل الباطل أنه باب واحد فيقدر أنه إذا فسر الحمد لله بقوله: الشكر لله، ولا ريب فيه بلا شك فيه، فقد فسر القرآن ووفاه البيان" (٣٦).

وألف تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ) الملقب بشيخ الإسلام كتاباً سماه " مجموعة الفتاوى"، وقد جاء في مقمّة التفسير " أن العطف يكون لتغاير الأسماء والصفات وإن كان المسمى واحداً " (٣٧)، وقد فرق الشيخ بين

أسماء القرآن وأسماء الرسول محمد - صلى الله عليه وسلم - مع قوله إنها أسماء لمسمّى واحد.

وممن أنكر الترادف - أيضاً - أبو علي الفارسي، ولنا مع قصته في مجلس سيف الدولة وقفة في نهاية هذا البحث، كما أنكره ابن الأثير في "المثل السائر"، وأبو هلال العسكري في "الفروق اللغوية"، والأب هنري كولا منس اليسوعي في "فرائد اللغة في الفروق"، والأستاذ حفني ناصف في "مميزات لغة العرب" والدكتورة بنت الشاطئ في مؤلفها "كتاب العربية الأكبر". ومحصلة كلامهم في ذلك أنه لا يوجد لفظان مترادفان إلا وبينهما فرق في المعنى كما في أسماء السيف، فبعض أسمائه من عمله، كالحسام والباطر، وبعضها ينسب لبلده، كالمهند واليماني، وبعضها من لونه كالأبيض، أما موضوع الآلة فهو السيف فقط لا غير" (٣٨).

ج- المثبتون من المحدثين

لقد راجت فكرة حدوث الترادف والتسليم به عند الكثير من علماء التخصص في فقه اللغة وعلم الاجتماع اللغوي في القرن العشرين المنصرم حتى نجد الغالبية منهم يصرون على وصفه أمراً واقعاً لا يمكن نحضه، ويرون أن إنكاره إنكاراً تاماً مذهب لا تؤيده النصوص والشواهد اللغوية، فهو حسب رأيهم شيء ثابت في العربية لا تخطئه عين ولا تخلو منه لغة قل أو كثر، ومنهم: علي عبد الواحد الذي نشر في مجلة "الثقافة" سنة ١٩٦٣م مقالا

في مزاي لغتنا العربية التي انفردت بشرف نزول الوحي بها، فقد عَدَّ من مزايها هذه اللغة، أنها تستطيع لئرانها أن تؤدي المعنى الواحد بعشرات الألفاظ.

وخلص إبراهيم أنيس في كتابه " دلالات الألفاظ " إلى وجود الترادف في العربية، فهو لا يجد فرقاً، أي فرق، بين قولك مثلاً: لم يسمع، وفي أذنيه صمم، وفي أذنيه وقرا، واستشهد بقول الله تعالى: " وَإِذَا نَتَلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَانَ لَمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا فَبَسَّرْنَا بَعْذَابِ الْيَوْمِ {٧} "، (سورة لقمان، الآية ٧).

وفي كتابه " اللهجات العربية " أورد تعليقاً على نص مفاده: " أن أبا زيد الأنصاري قال: قلت لأعرابي: ما المتكأكيء؟ قال: المتأزف، قلت: وما المتأزف؟ قلت: وما المحبطنيء؟ قال: أنت أحمق وتركني ومضى، وذلك كله القصير؟"، وعلق إبراهيم أنيس على النص السابق قائلاً: " إن عالماً كابني زيد الأنصاري كان لا يرى غضاضة في أن يُعبّر عن المعنى الواحد بأكثر من لفظ، بل فيما يظهر يؤمن أن الأعرابي قد يحتفظ في ذاكرته بألفاظ عدة للتعبير عن معنى واحد " (٣٩).

وذهب محمود فهمي حجازي إلى أن " المعنى الحديث للترادف إنما هو في الألفاظ ذات الدلالات المتقاربة وليس في اتفاق المعاني " (٤٠). أما رمضان عبد التواب، فقد وضع شروطاً لتحقيق الترادف ووقعه وهي: (٤١)

أ - الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقاً تاماً، على الأقل في ذهن الكثرة الغالبة من أفراد البيئة الواحدة.

٢- الاتحاد في البيئة اللغوية، أي أن تنتمي الكلمتان إلى لهجة واحدة أو مجموعة منسجمة من اللهجات.

٣- الاتحاد في العصر.

٤- ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي اللفظ آخر كما في " الجئل والجفل" بمعنى النمل.

وأقرَّ " صبحي الصالح " بوجود الترادف في القرآن الكريم؛ لأنه " قد نزل بلغة قريش المثالية يجري على أساليبها وطرق تعبيرها، وقد أتاح لهذه اللغة نتيجة طول احتكاكها باللهجات العربية الأخرى، اقتباس مفردات تملك أحيانا نظائرها ولا تملك منها شيئا أحيانا أخرى، حتى إذا أصبحت جزءا من محصولها اللغوي فلا غضاضة أن يستعمل القرآن الألفاظ الجديدة المقتبسة إلى جانب الألفاظ القرشية الخالصة القيمة، وبهذا نفس ترادف أقسم وحلف، في قوله: (وأقسموا بالله جهد أيمانهم) وقوله: (يحلِفون بالله ما قالوا، ولقد قالوا كلمة الكفر)، ... فقريش كانت تستعمل في بيئتها اللغوية الخاصة أحد اللفظين...، وإنما اكتسبت اللفظ الآخر من احتكاكها بلهجة أخرى لها بيئتها اللغوية المستقلة...، ولكن هذه الفروق- على ما يبدو لنا - تنوشت فيما بعد، وأصبح من حق اللغة التي ضمنتها إليها أن تعتبرها ملكا لها، ودليلا على ثرائها وكثرة مترادفات (٤٢).

ونذكر محمد المبارك أن العرب كانت " تختار في الشيء صفتين أو أكثر من صفاته، فتجعل له أسمين أو أسماء باعتبار تلك الصفات، وتنشأ بسبب ذلك بعض الألفاظ المترادفة" (٤٣).

وقال أحمد ياسوف في كتابه " جماليات المفردة القرآنية": وكانت متعتنا كبيرة، ونحن نُجري بعض التطبيقات العملية في مفردات القرآن، رأيناها مترادفة على معنى واحد، ورأها المنكرون مختلفة متباينة" (٤٤).

وأيد كمال عبد الرحيم رشيد فكرة الترادف في القرآن الكريم، قائلا: " إن الترادف كائن في القرآن الكريم، الذي جاء على سنن لغة العرب، وبألفاظها وأنماطها ولكنه جاء معجزاً، وإن من إعجاز القرآن الكريم، بوظيفته الدينية ومعجزته البلاغية البيانية، أن يعبر عن المعنى الواحد بألفاظ وتراكيب مختلفة، تبعاً للموقف، ومراعاة للجانب الموسيقي الصوتي وارتقاءً بالدلالة إلى ما هو أعظم من مجرد الإبلاغ إلى التأثير" (٤٥).

د المعنويون من المحدثين

على الرغم أن مذهب القول بالترادف هو الذي غلب عند المحدثين وشاع، وبخاصة أصحاب التخصص في فقه اللغة وعلم الاجتماع، إلا أننا نجد من وقف منه موقف المنكر والمعارض.

قامت "عائشة عبد الرحمن بنت الشاطي" بجهد مبارك اختص بقضية مصطلح الترادف في العربية، وقد بينت اختلاف العلماء في هذه القضية بين

قائل به ومنكر له. وفي مبحث " دلالات الألفاظ وسر الكلمة " تتبعت ألفاظاً قرآنية ظننها الكثير بأنها مترادفة وختمت دراستها لتلك الألفاظ بقولها: " وقد ينبغي لي أن أعترف هنا بقصوري عن لمح فروق الدلالة لبعض ألفاظ قرآنية تبدو مترادفة، فليس لي إلا أن أقرّ بالعجز والجهل، وأنا أتمثل بكلمة ابن الأعرابي: كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد في كل منهما معنى ليس في صاحبه، ربما عرفناه فأخبرنا به أو ربما غمض علينا، فلم نلزم العرب جهله " (٤٦).

وتحدث الشيخ محمد متولي الشعراوي عن الإعجاز البياني والعلمي للقرآن الكريم، وليس غرضنا تفصيل هذه القضية، والذي يهمنا هو رأيه في الترادف، قال الشيخ: " ولكن المسلم حين يُدقق في معاني القرآن الكريم يجد أن كل حرف في القرآن الكريم قد تم وضعه بحكمة بالغة وأنه لا شيء اسمه مترادفات، وإنما لكل لفظ معنى يؤديه اللفظ الآخر " (٤٧)، وقال في موضع آخر: " ليس هناك مترادفات وليست هناك ألفاظ لا تتسم بالدقة وليس هناك كلمة في غير موضعها " (٤٨).

وقد فضل حسن عباس محاولة لمنع الترادف بين كلمات قرآنية متقاربة؛ ظنّها البعض مترادفة، وأثبت الفروق التي بينها، وقال في مبحث " دعوى الترادف وفوائد تحديد معاني الكلمات ". " ولا بد أن نقرر هنا أن عدم التحديد المنضبط لمفهوم الكلمة القرآنية، قد حرم الناس من فوائد كثيرة، وحال بينهم وبين إدراك متكامل لمدلول الكلمة القرآنية، وسدّ أمامهم أبواب الوعي الدقيق

لكثير من الآيات القرآنية الكريمة، ونعترف أن كثيرا من كتب التفسير والمعاجم اللغوية كانت سببا في ذلك كله هذا الكتب والمعاجم على أن تعطي المعنى القريب للكلمة القرآنية، فتشبه المعاني، وتختلط بعضها ببعض" (٤٩).

وقام محمد نور الدين المنجد بدراسة مستفيضة لمصطلح الترادف في العربية ومدى قبول للنص القرآني لها، وقسم دراسته إلى قسمين: الأول الإطار النظري في دراسته، وظاهرة الترادف قديما وحديثا، والآخر: الإطار التطبيقي، الذي تناول فيه مفردات النص القرآني بالتحليل والمناقشة، وفقا لذلك الإطار النظري، وختم كتابه: "الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق"؛ بالقول: "وقد هدانا الاستقرار والتدبر في تلك الألفاظ إلى اختصاص كل منها بدلالة أو أكثر من الدلالات الهامشية التي تجعله يمتاز من الألفاظ الأخرى التي تشاركه في المعنى العام، وقد نفينا القول بترادف تلك الألفاظ لعوامل عدة وجدناها تخرج باللفظ من دائرة الترادف" (٥٠).

ورأي عودة أبو عودة في بحثه الموسوم بـ "الترادف في اللغة العربية" أن الترادف في اللغة العربية غير موجود، ولكن ببعض الشروط لأن اللغة في الأصل لا تضع كلمتين مختلفتين لمعنى واحد، ومن هنا فإن ما يراه بعض الباحثين من ترادف في الأصل بين كلمات مثل: السيف والحسام والصمصام والهندي واليماني.... إلخ، ليس كذلك، فلكل بعد أن تقم الزمن وماتت تلك الصفات ودواعيها، واختفت بواعث الاستعارات القديمة وصارت مثل هذه الكلمات مترادفة، يستخدمها الكتاب والشعراء بمعنى واحد يختارون منها ما

يوافق أسلوبهم ويتفق وأوزانهم، ومن ذلك قول المتنبي (ت ٣٥٤هـ) يمدح سيف الدولة الحمداني بالشجاعة: (٥١)

عيبٌ عليك ثرى بسيفٍ في الوغى ما يفعلُ الصمصامُ بالصمصام

فإن الشاعر بالتأكيد لم يرد الفرق الدقيق في المعنى بين كلمتي السيف والصمصام، وإنما دعاه إلى ذلك الحرص على الوزن والقافية.

٤- المثبتون والمانعون رؤية تقابلية مقارنة

يُجيبُ المثبتون (القائلون) بالترادف على أدلة المانعين (الرافضين) بقولهم: (٥٢)

أ- دعوى خلو الترادف الفائدة، ومخالفته لحكمة الوضع، يُجاب عنها بأن الترادف جائزٌ عقلاً، فإنه لا يمتنع في العقل أن يضع واحدٌ لفظين، أو أكثر لمسمى واحد ثم يتفق عليه أو أن تضع إحدى القبيلتين - مثلاً - أحد الأسمين على مسمى، وتضع القبيلة الأخرى لهذا المسمى اسماً آخر من غير شعور كل قبيلة بوضع الأخرى، ثم يشيع الوضعان ويختفي الوضعان ثم هو واقع بالنظر للغتين مختلفتين. فكان جائزاً بالنظر إلى قبيلتين.

ب- إن دعوى انتفاء الفائدة، دعوى مردودة وغير مُسلمة، بل له فوائد كثيرة منها: التوسع في التعبير، وتكثير الطرق المقيدة، والمؤدية للمطلوب، مما يجعل الهدف أقرب إلى الوصول إليه، ومن فوائده: تيسير النظم والنثر، إذ قد يصلح أحد المترادفين للورى دون اللفظ الآخر.

ج- إن دعوى أنه يلزم من الترادف تعريف المعرف، غير صحيحة ولا دقيقة؛ لأن هذه الدعوى يلزم منها امتناع تعدد العلامات للشيء الواحد، إذ العلامة الثانية تعرف ما عرفته العلامة الأولى، وتعدد العلامات أمرٌ جلتز وواقع.

د- القول بأن المترادف يؤدي إلى زيادة مؤونة الحفظ لا يقوم إلا إذا وجب على كل فرد حفظ جميع المترادفات، وليس الأمر كذلك، بل هو مخير في حفظ الكل أو البعض، مع أن لهذا الحفظ فائدة كبيرة.

هـ- أما حمل ما جاء من المترادفات على أنه من باب اختلاف الذات والصفات فمردود بالاستقراء للغة العربية، فالجلوس والقمود للهيئة المخصوصة، والسبع والأسد للحيوان المعروف، وبهتر وبحتر للتصير، وهذا يحق وقوع الترادف في اللغة ويدل عليه.

و- الترادف في لغة القرآن الكريم - إطلالة تطبيقية خاصة -

عندما نتحدث عن الترادف في لغة القرآن الكريم، نجد أن الصورة الأولى التي ألفيناها من خلال موقف العلماء من قضية الترادف في اللغة، تتكرر هاهنا تارة أخرى، ويتضح ذلك بوجود طائفة تؤمن بوجود الترادف في كتاب الله عز وجل، وطائفة أخرى تنكره، وكل طائفة منها تدلي بدلوها في هذه القضية، قال بعض العلماء اللغويين بوجود الترادف في القرآن الكريم، كما أنه موجود في اللغة العربية، كيف لا، وقد نزل القرآن الكريم بلغة العرب، وهو يجري على أساليبها، وطرق تعبيرها، ومن طرق التعبير في العربية؛ بل من مميزات وجود الترادف وكثرته فيها (٥٣).

فابن العربي مثلاً، رجّح عند تفسير قوله تعالى: "وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ" {٩} (سورة الحشر، الآية ٩)، إن الشح والبخل بمعنى واحد من غير فرق بينهما (٥٤). وكذلك صبحي الصالح أقرّ بوجود الترادف في القرآن الكريم؛ لأنه نزل بلغة قريش المثالية (٥٥).

وقال كمال عبد الرحيم رشيد بفكرة الترادف في القرآن الكريم وأيدها، "إن الذي عزز الترادف في القرآن الكريم أمران، أحدهما أنه جاء بلغة موحدة، كانت ذات يوم لغة قبائل عربية مختلفة، ولغته وألفاظه - وإن كانت الغلبة فيها لهجة قريش- إلا أنها تضم ألفاظاً من لهجات أخرى؛ لأنه جاء قرآناً عربياً. وكان من شأن ألفاظ تلك اللهجات أن تلتقي على المعنى الواحد بعد أن توحدت. وثانيهما المجاز القرآني: والمجاز يتيح التعبير عن المعنى الواحد بأساليب مختلفة فتترادف الحقيقة والمجاز ويترادف المجاز والمجاز، والمجاز كثير في القرآن الكريم؛ لأن المجاز يطرح المعنى بصورة بلاغية بيانية أرقى من المعنى المجرد وكذلك هو القرآن" (٥٦)، ومن أسباب الترادف ومصادره تداخل اللهجات العربية وتبادل الألفاظ فيما بينها "عن حاجة وعن غير حاجة فتشكلت بذلك ثروة من الألفاظ، كان كثيراً منها يلتقي على المعنى الواحد، وجاءت الإشارة إلى خصوصية لهجة قريش وتمييزها عن غيرها بما أتيح لها من عوامل القوة والحضارة، فكان أن استقطبت قريش لهجات العرب فتشكل من المجموع العام ما يسمّى اللغة العربية المشتركة أو النموذجية أو الفصحى، وهي اللغة التي كان عليها الشعر الجاهلي وبها نزل القرآن الكريم" (٥٧). كما

أن ثمة عامل آخر من عوامل الترادف وأسبابه، ألا وهو التطور الدلالي في اللغة الواحدة، و" كانت متعتنا كبيرة، ونحن نُجري بعض التطبيقات العملية في مفردات القرآن، رأيناها مترادفة على معنى واحد، ورأها المنكرون مختلفة متباينة، وكما كنا نتمنى لو أسعف المقام للاستمرار في هذا الأسلوب التطبيقي في إثبات الترادف في القرآن. حيث يستند النظر في التركيب القرآني إلى دلالات أخرى غير الدلالة المعجمية، من مثل الدلالة الصوتية الموسيقية والدلالة الإيحائية النفسية، ودلالة الصورة التي يصنعها النص كله" (٥٨)؛ لأن " القرآن تركيب لغوي، بل هو التركيب اللغوي الأول المتفق عليه، المطمأن لسلامته، فإن اللفظ والسياق يتبدلان عملية الإبداع والإعجاز ويكون الترادف في عملية اختيار الألفاظ، وإحلالها في الموقع المناسب. إن الترادف الموجود في اللغة العربية مثلاً ظاهرة مشروعة، وفيها استلطاف واستحسان لمفردة دون أختها التي تلتقي معها على المعنى نفسه، ولا بد أن يكون موجوداً في القرآن الكريم؛ لأن مهمته ودوره في حياة القارئ لا تقف عند مجرد توصيل المعنى" (٥٩)؛ ولأن القرآن الكريم نزل بهذه اللغة التي نتحدث عنها، اللغة التي مجّدت الكلمة وأكرمتها وهنبتها، وهي اللبنة التي يُقام عليه البناء اللغوي كله، فإننا نرى أن الترادف كائن في القرآن الكريم، وذلك بدليل وقوعه في اللغة العربية التي نزل فيها القرآن، والمنطق يقضي أن ما توافر في اللغة العربية التي جاء القرآن على سننها لا بد أن يتوافر في القرآن الكريم فألفاظه هي الألفاظ التي عرفوها وألفوها واستعملوها، وأصوله النحوية والصرفية هي

ذاتها، فهو لم يخرج عن نسيج اللغة، ولكنه جاء بالمدّش والمعجز لخصوصيته فيه (٥٩). والذي نفهمه من الكلام السابق أن ما توافر في العربية التي جاء القرآن على سننها لا بدّ أن يتوافر في القرآن الكريم، وهذا يعني أن العرب قالت الشعر؛ لذلك لا بدّ أن يكون القرآن شعرا أو فيه قصيدة من شعر. والعرب قالت السجع (سجع الكهان، ولهذا لا بدّ أن يكون القرآن سجعاً أو يوجد فيه مقطوعة سجع... إلخ) وإني أعلم أن العرب لم تقل في منثورها أو شعرها أو سجعها أو خطبها: (ألم) أو (كهيعص)؛ لذلك لا يستقيم ذلك في القرآن؛ لأنه يجب أن يكون على ما جاءت به العرب؛ ولأن المنطق السليم يقضي أن يتوافر في القرآن ما يتوافر في العربية كما نفهم من الكلام المقتبس السابق- حاشا أن يكون الأمر كذلك؛ لأن للقرآن خصوصية لا تتوافر في غيره من الكلام لكثير من الاعتبارات منها أن ما يميز الكلام الذي ينشرح له الصدر وبين ما تنقبض منه النفس الطريقة التي يسلكها الكاتب والأسلوب الذي يتبعه في صياغة الموضوع، ونحن نعلم أن الأسلوب يقوم على دعائم متعددة، ومن دعائمه، الأصالة، وأول لبنة في الأصالة هي اللفظة؛ لأن اللفظة الجيدة تدل على المعنى الكامل أو المعنى المراد " والكلمة أصل النقة في التعبير والوضوح في المعنى والصدق في الدلالة؛ لأن الكلمة إذا تمكنت في موضعها الأصل دلت على المعنى كله، فإذا حشرت حشراً أو قسرت قسراً، دلت على بعض المعنى أو ألجأت إلى غيره وفي اختيار الكلمة الخاصة بالمعنى إبداع" (٦١).

وكنوع من التطبيق العملي في استنباط المترادفات في القرآن الكريم، فإبنا ندرس بعضاً من هذه المترادفات، لنستبين دلالاتها، مشيرين إلى مدى استعمالها في القرآن الكريم، ومظهرين بعض الفروق التي تأتي من غير المعنى، معتمدين على النص القرآني نفسه لا غيره، وهو اجتهاد نرجو أن تعضده دراسات قائمة، ولسوف نراوح في هذه، بين ما هو اسم ذات، أو اسم حدث " مصدر " أو " فعل " (٦٢). ومن المترادفات التطبيقية:

١- النار- جهنم- الجحيم- السعير- سقر.

٢- حية - ثعبان.

٣- سنة- عام- حول- حُجة.

٤- فقر- إملاق- متربة- عيلة.

٥- أتى - جاء- حضر.

هناك من يقول : إن جميع هذه المفردات مترادفات، وإنها تتناوب في الدلالة، وإنها جميعاً بالمعنى العام الواحد والدلالة، وما كان الاختلاف في المواقع إلا لاعتبارات صوتية وإيقاع موسيقي يراعيه القرآن الكريم مراعاة جادة في كل المواقع؛ لأن الصوت عنصر من عناصر التأثير، إضافة إلى أنه عنصر مساعد من عناصر الحفظ والعلوق في النفس والذاكرة (٦٣). ونحن نراها متوافقة صوتياً وإيقاعياً وموسيقياً، ولسنا مع أنها مترادفة وتؤدي المعنى

نفسه، إذ لكل لفظة معنى بالإضافة لما تحمله من جرس موسيقى له تأثير على النفس والذاكرة وغيرها.

أما الذين ذهبوا إلى منع الترادف في القرآن الكريم، " فحجبتهم في ذلك أن القرآن الكريم بلغ أعلى درجات الفصاحة والبلاغة، فليس فيه لفظة نابية عن مكانها، فقد استوت كل كلمة فيها في مكانها المناسب لها، بما لا مجال معه لإبداله حرف مكان آخر، فضلاً أن تقوم لفظة مكان أخرى في تلبية كامل المعنى" (٦٤).

فابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) يُفرّق - مثلاً- بين السر والنجوى، في قوله تعالى: "الْمُ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ" (سورة التوبة، الآية ٧٨)، بأن السر هو ما يسترونه في أنفسهم من الكبر بالله تعالى ورسوله، والنجوى ما يتناجون به بينهم من الطعن بالإسلام وعيبهم لأهله، وهو يرى في ذلك خلاف ما يقول به بعضهم من أن السر والنجوى لفظان مترادفان بمعنى واحد (٦٥).

وممن قالوا بمنع الترادف في القرآن الكريم، الراغب الإصفهاني (ت ٥٠٢ هـ)، وابن عطية (ت ٥٤٢ هـ)، والزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، وابن كثير (ت ٧٧٤ هـ)، والقرطبي (ت ٦٧١ هـ)، والزرکشي (ت ٧٩٤ هـ)، وبنيت الشاطي (ت ١٤١٩ هـ)، وغيرهم (٦٦).

وبعد هذا العرض الخالص بالإطلاقة العامة والخاصة (٦٧) لمواقف العلماء وأرائهم في مصطلح الترادف في اللغة والقرآن الكريم، " يمكن إرجاع كل ما أتى به هؤلاء اللغويون في الترادف إلى أربعة آراء (٦٨):

الرأي الأول- يرى بعض علماء العربية أن الترادف بمعناه المطلق غير موجود، ومفهوم هذا الكلام أنهم يؤمنون بوجود المترادفات بمعنى عام، ويخرجون ما ورد منها بقيد من القيود.

. الرأي الثاني- يُنكر البعض وجود الترادف إنكاراً تاماً، ويروى أن أبا علي الفارسي شيخ ابن جني من أنصار هذا المذهب.

الرأي الثالث- يرى أصحاب هذا الرأي أن الترادف واقع على مرّ الأيام والأزمان - إلى هذا ذهب كثير من النحويين واللغويين-.

الرأي الرابع- يرى جماعة من العلماء أن ما يُسمّى بالترادف يمكن تقسيمه قسمين: قسم سمته هذه الجماعة بالترادف، وعرفوه بأنه " إقامة لفظ مقام لفظ آخر في معنى عام واحد يجمعها جميعاً". أما القسم الآخر، فيسمّونه بالمتوارد، وذلك يتحقق حين نضع أكثر من اسم للذات الواحدة والشيء الواحد، كأن نسمي الأسد بال سبع والهزير والليث.

بيد أنه يمكننا اختزال هذه الآراء الأربعة، إلى رأيين غالبين، برزا في الساحة النقدية، وعلت أصواتهما في قضية مصطلح الترادف، " حين اشتد الجدل في أمر الترادف في القرن الرابع الهجري، وظهر من ينكره، ومن يؤيده

صراحاً وبواحاً " (٦٩)، وما زال صدق ذلك الجدل عالماً بالأذان والأذهان؛ ليعود من جديد عند الدارسين المعاصرين.

وكما أسلفت سابقاً أن " عودة أبو عودة " أقرّ أن الترادف غير موجود في اللغة العربية ولكن ببعض الشروط، وكذلك رأى أن الترادف غير موجود في القرآن الكريم بغير شروط وبغير قيود وحدود؛ فلكل كلمة في القرآن الكريم معناها المحدد ودورها المرسوم في إكمال بناء الإعجاز القرآني لفظاً ومعنى، فالكلمة في القرآن الكريم يُراد لفظها ومعناها في وحدة واحدة لا تنقسم أبداً، ومن هنا فإنه ليس صحيحاً ما يقال من أن جاء الموت وحضر الموت بمعنى واحد، وأن الغيث والمطر، والحلف والقسم... الخ، مما يظن بعض الناس أنها بمعنى واحد لا، مرة أخرى، ليس في القرآن ترادف بكل يقين " (٧٠).

وعرض عودة أبو عودة بعض الأمثلة دعم بها وجهة نظره، " ففي مصطلح جاء الموت معنى ليس في مصطلح حضر الموت، فالأول يعنى موت الفجاءة الذي لا يملك الإنسان معه شيئاً، أو هو السكته القلبية كما يقول اليوم، أما تعبير حضر الموت، فهو الموت البطيء الذي يملك الإنسان معه نفسه، فيستطيع أن يوصي أصحابه وأهله، وأن يتدبر أمره، وأن يستغفر عن ذنوبه، وأن يتوب إن شاء ويعدل عن سيرته، كما أن القرآن فرق بين الحلف والقسم في الدلالة، فقد استعمل الفعل " حلف " وما يشتق منه في معرض اليمين الكاذب الذي يصدر عن أناس منافقين أو غير ملتزمين بإيمانهم، بينما لم ترد مادة أقسم في القرآن إلا في معرض الصدق الصراح، وغالباً ما أسند إلى الله

عز وجل، وساق "عودة أبو عودة" بعض الآيات القرآنية الكريمة التي تبرهن قوله السابق" (٧١).

١- قال تعالى: "فَمَنْ لَمْ يَحْذَ فَصِيَّامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ.." (سورة المائدة، الآية ٨٩).

٢- وقال تعالى: "وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حَلْفٍ مَّهِينٍ {١٠}" (سورة القلم، الآية ١٠).

٣- وقال تعالى: "فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ {٧٥} وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ {٧٦}" (سورة الواقعة، الآية ٧٥-٧٦).

٤- وقال تعالى: "فَلَا أَقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ {٣٨} وَمَا لَا تُبْصِرُونَ {٣٩}" (سورة الحاقة، الآية ٣٨-٣٩).

وسنعرض بعض الأمثلة القرآنية لترى تفريق القرآن الكريم في الاستعمال بين الألفاظ المتقاربة في المعنى: (٧٢)

أ- الرؤيا والحلم

قال تعالى في رؤيا الملك التي جاءت في سورة يوسف: "وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبِرُونَ {٤٣}" قالوا أضغاث أحلام وَمَا نَحْنُ بِثُلُوبٍ الْأَحْلَامَ بِعَالَمِينَ {٤٤}" (سورة يوسف، الآيتان ٤٣-٤٤)، نلاحظ من قوله تعالى أن الملأ رتوا على الملك بأن الذي يراه ما هو إلا أحلام،

أما الملك نفسه عبّر عما رآه في منامه بالرؤيا، فما الفرق بين كلمتي: الرؤيا والحلم في القرآن الكريم؟.

نُستعمل كلمة " الرؤيا" في القرآن الكريم لما يكون حقاً وصدقاً؛ كرؤيا الأنبياء، في حين تستخدم كلمة " الحلم" في الهواجس المختلفة والصور المشوشة. ويتجلى ذلك بوضوح تام في رؤيا سيدنا إبراهيم - عليه الصلاة والسلام- أن يذبح ولده، وفي رؤيا سيدنا يوسف - عليه السلام- سجود الشمس والقمر وأحد عشر كوكباً له، والتي تحققت بسجود والديه وإخوته له، وفي رؤيا الرسول ﷺ التي وردت في سورة الفتح، قال تعالى: "لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا{٢٧}" (سورة الفتح، الآية ٢٧).

بـ. المطر والغيث

ويُفرّق القرآن الكريم في الاستعمال بين المطر والغيث، فتُرد كلمة " المطر" في مواطن العذاب والانتقام؛ كقوله تعالى: "وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذَرِينَ{١٧٣}" (سورة الشعراء، الآية ١٧٣)، وقوله تعالى: "وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ{٨٤}" (سورة الأعراف، الآية ٨٤)، أما كلمة " الغيث" فيغلب ورودها في مواطن الرحمة والخير المقترن بالبشرى والخصب والنماء، وقال سبحانه: "وَهُوَ الَّذِي يُنْزِلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قُطِنَا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ{٢٨}" (سورة الشورى، الآية ٢٨).

ج- الخشية والخوف

قال تعالى: "وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ" {٢١} (سورة الرعد، الآية ٢١)، فما الفرق بين الخشية والخوف؟ الخشية تكون من شيء عظيم يكون- في الغالب - قويا. وأما الخوف فيكون بسبب ضعف شخص الخائف، وإن كان الشيء المخوف منه ضعيفا. وكذلك فإن الخشية تكون مع الخوف الذي يشوبه تعظيم، وأكثر ما يكون ذلك من علم، وقد حُصِتِ الخشية بالله سبحانه وتعالى في كثير من الآيات القرآنية الكريمة، وقد تَقَرَّنَ بالأمور العظيمة كالغيب والساعة واليوم الآخر. وأخيرا فإن دقة الكلمة القرآنية الكريمة تمثل وجهاً من وجوه الإعجاز القرآني؛ حيث إن لكل كلمة في القرآن الكريم معنى محدداً خاصاً بها، لا يقوم غيرها مكانها. ولهذا علينا أن ننتبه إلى عدم وجود ترادف في القرآن الكريم بين أي كلمتين، فنحن قد ندرك الفرق بينهما، وقد لا ندرك، ولكن هذا لا يعني أنهما مترادفتان - على حد زعم أبو عودة -.

٦- مناقشة ومحاورة

إن الرأي الذي يذهب إليه هذا البحث في قضية مصطلح الترادف، هو أن الترادف موجود في اللغة العربية وفي القرآن الكريم، ولكن من منطلق أو فهم يختلف تماماً عن فهم من أقرّوا بثبوت الترادف، ويتفق الاتفاق كله مع فهم من أنكروه أو شهدوا بنكرانه.

ولا مندوحة من القول، بأن العلماء الذين أشاروا إلى أن الترادف يعني دلالة اللفظين أو الألفاظ على معنى واحد محدد، وبالتالي قابلية هذه الألفاظ للتبادل قد وقعوا في خطأ الفهم لحدّ " الترادف " اللغوي. وهذا الأمر ينطبق كذلك على من قالوا بإنكار الترادف؛ لأنهم قالوا بأن الفروق بين معاني الألفاظ تخرجها من دائرة الترادف، وبالتالي لا يوجد ترادف - كما يذهبون - في اللغة والقرآن الكريم.

لا يساورني شك في أن عربيتنا تعرف المجاز والتوسع في اللغة والترادف كما أرى، أنه أحد سبل الاتساع والتجوز في الكلام؛ وذلك لإعطاء قيمة جمالية لما تبثها المفردة الأصلية أو المترادفة في السياق النصي الذي تحل فيه.

يقول فطرب: " وإنما أوقعت العرب اللفظتين على المعنى الواحد؛ ليدلوا على اتساعهم في كلامهم، كما زاحفوا في أجزاء الشعر (٧٢).

لنتأمل ما يرد من قول ملياً:

قال أبو هلال العسكري في الفرق بين لفظة " المدح " وما يرادفها على سبيل المثال لا الحصر، قال: " إن المدح يكون للحيّ والميت والتقريض لا يكون إلا للحي... وأما الثناء فهو مدح مكرّر من قولك ثنيتُ الخيط إذ جعلته طاقين وثنيته بالتشديد إذا أضفتُ إليه خيطاً آخر، ومنه قوله تعالى " (سبعاً من المثاني) سورة الفاتحة، يعني لأنها تتكرر في كل ركعة، وأما الإطراء فهو المدح في الوجه والمدح يكون مواجهة وغير مواجهة (٧٣).

المدح ← الحي والميت

التقريظ ← الحي

الترادف → الثناء ← مدح متكرر ← الانتماء لا يعني بالضرورة
التطابق التام في المعنى ← الانتماء

الإطراء ← المدح في الوجه

ففي هذا المثال نجد فروقاً بين الألفاظ الأربعة من حيث المعنى، على الرغم من أن ألفاظ: التقريظ والثناء والإطراء تنتمي لدائرة واحدة، وهي لفظة "المدح" كما أن السياق الجملي أثناء توظيف إحدى هذه الكلمات يفرض علينا اختيار كلمة تناسب مقام الحديث، فلا يكون التقريظ أو الإطراء للميت مثلاً، فليس هناك تطابق البتة بين المدح والتقريظ والثناء والإطراء على الرغم من أنها مترادف في فلك "المدح".

لقد مرّ بنا، أن الترادف من الرّدْف، أي ما تبع الشيء، وردف الرجل وأردفه، أي ركب خلفه، والردفان الليل والنهار؛ لأن كل واحد منهما ردف صاحبه، وبالتأمل الجلي لهذا المعنى، ينبري لنا مفهوم مصطلح الترادف واضحاً:

الترادف ← ما تبع الشيء [لا يعني التشابه أو التماثل]

الصحبة

الراكب الأول ≠ الراكب الثاني

الليل ≠ النهار [تعدد المعاني] = الترادف

الكلمة الأولى — تتبعها — الكلمة الثانية

ولكن:

الكلمة الأولى ≠ الكلمة الثانية / معنى

الصحة

ومن هذا المنطلق وتأسيساً عليه، فإني أرى أن مداولات النقلا قداماهم ومحدثيهم حول الترادف دارت خارج إطار المفهوم اللغوي للترادف، بل إنني أرى أن مناوشاتهم هذه قد أضاعت كثيراً من الجهد والوقت اللذين كان من الممكن توظيفهما في تحديد معنى "الترادف" وإزالة الغموض الذي ظل يكتنفه سنين عداً.

ومما يزيد الطين بلة، أن الفهم الخاطئ لبعض الروايات التي ترد عن أجدادنا العلماء، ما يزال يجثم على كتابات بعض نقادنا المحدثين، لدرجة أن الرواية الواحدة تتكرر عندهم لتقول شيئاً ما، لتدلّ على أن فلاناً كان يتشيع للترادف والآخر يدقّ بينه وبين الترادف عطر منشم. دون تمحيص وتدقيق لما نقوله أو نتني به شيفرة الرواية.

ولنأخذ ما نسب إلى أبي علي الفارسي من إنكاره للترادف، مثلاً شروداً، " قال العلامة عزّ الدين بن جماعة في شرح جمع الجوامع: حكى الشيخ القاضي أبو بكر بن العربي بسنده عن أبي علي الفارسي قال: كنتُ بمجلس سيف الدولة

بحلب - بالحضرة جماعة من أهل اللغة وفيهم ابن خالويه، فقال ابن خالويه: أحفظ للسيف خميس سمًا، فتبسّم أبو علي فقال: ما أحفظ له إلا اسمًا واحدًا، وهو السيف، قال ابن خالويه: فأين المهند والصارم، وكذا وكذا؟ فقال أبو علي هذه صفات وكان الشيخ لا يفرّق بين الاسم والصفة (٧٤).

فالتقّدة من خلال هذا النصّ يعنون أبا علي الفارسي في عداد من ينكرون الترادف بدليل قوله: "ما أحفظ له إلا اسمًا واحدًا، وهو السيف.."، على الرغم من أن ناطق النص يقول خلاف ذلك، بدليل أن ابن خالويه عندما ردّ عليه بقوله: فأين المهند والصارم، وكذا وكذا؟ أجابه أبو علي: هذه صفات، وكان الشيخ لا يفرّق بين الاسم والصفة... أي أن أبا علي كان يعرف أسماء السيف ويحفظها، ولكنه يفرّق بين الاسم "المثال" والصفة "تعددية المعنى"، وبالتالي نفهم من النص:

- إن ابن خالويه فهم الترادف على أنه التطابق التام بين الألفاظ وتعدد الألفاظ يعود للفظ واحد "السيف هو الصارم والمهند".

- إن أبا علي ليس من منكري الترادف، كما فهم النقاد من هذا النص، بل هو يثبت في اللغة، ويعترف بوجوده، بدليل أنه يفرّق بين الاسم والصفة، وهذا الترادف عينه كما أرى.

أما ما ذكره ستيفن أولمان (Stephen Ullmann) وماكولي (Macaulay) ووليم ألستون (William Alston) وغيرهم، حول الترادف التام (Complete Synonyms) الذي سموه بمبدأ الاستعاضة أو الاستبدال (٧٤) واحتفل به بعض

نقادنا أيما احتفال، على أنه صدى لما قال به أجدادنا من أن الترادف هو دلالة الألفاظ على شيء واحد باعتبار واحد، لا يمكن أن يستساغ أو تقوم له قائمة باعتباره لا يملك من المرونة والقيم الجمالية للفظـة وتعدّد مترادفاتـها كما هو حال العربية.

أما ما ذهب إليه "عودة أبو عودة" بقوله إنه لا ترادف في اللغة العربية والقرآن الكريم، فلنا معه وقفة ومحاورة ووجهة نظر: إن "عودة أبو عودة" طرح على المتلقي في نهاية بحثه سؤالين يُجيب عنهما بالنفي القاطع:

الأول- هل الترادف موجود في اللغة العربية؟.

الثاني- هل الترادف موجود في القرآن الكريم؟.

لقد أجاب "عودة أبو عودة" عن السؤالين قبل أن يعرض أدلته وبضاعته، والرأي لديه: أن ما يراه بعض الباحثين من ترادف في الأصل بين كلمات مثل: السيف والحسام والصمصام.. الخ فإنه ليس بترادف، فلكل صفة من هذه الصفات معنى محدد(٧٦)، وقوله هذا يتبع في دائرة التعريف " الحدّ " الأمثل الذي يصلح لمفهوم الترادف، ولكن ليس هذا الذي يهمني هنا، وإنما الذي يسترعي الانتباه، أن "عودة أبو عودة" فيما يأتي من حديث نراه ينقض ما سبق من حكم وقول، ولا يكاد يبين بقوله: " ولكننا اليوم، بعد أن تقدّم الزمن وماتت تلك الصفات ودواعيها، واختفت بواعث الاستعارات القديمة صارت مثل هذه الكلمات كلمات مترادفة، يستخدمها الكتاب والشعراء بمعنى واحد يختارون منها ما يوافق أسلوبهم أو يتفق وأوزانهم"، ويختار بيت المتنبي الذي مرّ ذكره

مثلاً على ذلك (٧٧)، وهو بهذا لا يتفق مع ما ذكره أنفاً من تعددية المعاني لهذه الكلمات التي لا يقر بترادفها.

أما بيت المتنبي الذي أورده "عودة أبو عودة" وهو:

عيبٌ عليك ترى بسيفٍ في الوغى ما يفعل الصمصمُ بالصمصام؟

إن القول بأن الشاعر لم يرد الفرق الدقيق بين كلمتي السيف والصمصام، وإنما الحاجة إلى ذلك ضرورة الوزن والقافية، فلا استقامة له هنا.

فلو كان الأمر كذلك لانتطبق هذا الأمر على الشعر الذي ترد فيه كلمات مترادفة بكتيبته، وهذا ما يتعارض والقيمة الجمالية والدلالية التي يحرص عليهما الشاعر عند نظم قصيدته، وبالتالي فإنه لا يمكن لنا أن نطلق الأحكام جزافاً بالتأكد على أن الشاعر لم يرد الفرق بين كذا وكذا، أو أن القافية هي التي ألزمته باختيار كلمة ما.

فلفظة "الصمصام" في البيت المطروق وردت بمعنى السيف الصارم الذي لا ينثنى، (٧٨) وفيه معنى مغاير لمعنى الحسام الذي هو السيف القاطع، سمي بذلك لكونه يحسم الدم، أي يسبقه فكأنه يكويه (٧٩). وبالتالي فإن دلالة "الصمصام" في البيت أدت - كما أرى - وظيفة دلالية وجمالية في سياق البيت، توضحها الخطأ التالية:

عيبٌ عليك ترى بسيفٍ في الوغى " الصدر" = سيف الدولة الممدوح
الشجاعة" دلالة الاسم"، (له من اسمه نصيب) و (ليس من المقبول أن يحمل
سيفاً في الوغى).

ما يفعل الصمصام بالصمصام " العجز" = الصمصام "سيف الدولة"
الصمصام" مادي السيف" أي (المبرز باستفهام).

من هنا، فإن القيمة الدلالية والجمالية أي " الصورة " تفرض قراءات وإن
شئت قل فروقاً في المعاني بين دلالات السيف والصمصام والصمصام، ولو
كانت هذه الألفاظ بمعنى واحد لقولنا الشاعر ما لم يرد أن يقوله، ولفقد البيت
الشعري جمالية الصورة.

أما يقينية "عودة أبو عودة"، بانتفاء الترادف في القرآن الكريم، بغير
شروط وحدود، فإن استقراء الشواهد التي يجيء بها تشهد أنه يدور في فلك
الترادف عينه، ولكن الذي دفعه إلى إنكار الترادف في القرآن الكريم فهو فهمه
القائم على أن الترادف لا يعني الاستعاضة والاستبدال كما أشار بعض البحاثة
الأجانب، ولكن هذا ينقصه هو بنفسه من خلال الشواهد التي يذكرها:

فقال: "ومن هنا فإنه ليس صحيحاً ما يقال من أن جاء وحضر الموت
بمعنى واحد، وأن الغيث والمطر، وأن الحلف والقسم...، وغير ذلك من
عشرات الأمثلة في آيات القرآن الكريم، مما يظن بعض الناس أنها بمعنى
واحد.. " (٨٠).

ونحن نذهب مع ما ذهب إليه "عودة أبو عودة" من أن هناك فرقاً بين هذه الكلمات، غير أننا لا نتفق معه ونخالف ما ذهب إليه عندما يستشهد بالأمثلة التي يضربها كدليل وحجة على عدمية وجود الترادف في القرآن الكريم.

ومن هنا نقول: إن الترادف لا يعني - في اللغة العربية والقرآن الكريم - استبدال كلمة بكلمة، أي أن تحل لفظة ما مكان لفظة أخرى فتؤدي الوظيفة نفسها للكلمة الأصلية في سياقها، ولكن اختلاف المعنى للمفردات بمراعاة السياق هو الترادف عينه.

٧- الخلاصة الختامية

خلاصة ما تقدم أقول إن ما نادى به أنصار الترادف، بأن الكلمات المترادفة تؤدي معنى مشتركاً واحداً، يجعلهم يبتعدون عن المعنى الحقيقي لمصطلح الترادف، كما أن الذين قالوا بنفيه ضاربين الأمثلة في ذكر الفروق بين الكلمات، كدليل على عدمية وجود الترادف يقعون في شرك الحدّ الحقيقي للترادف الذي يتفق كما أشرت مع معنى الجذر اللغوي له.

ومما زاد الأمر غموضاً، كما أرى، هو تلك المغالاة التي وجدناها عند كل الطائفتين "المثبتين والمنكرين" التي أوقعتهم في الابتعاد أشواطاً عن مفهوم مصطلح الترادف، أو على الأقل التواضع على تحديد مفهوم جامع مانع للترادف، بدلاً من تركه قضية عائمة معلقة تنهشها النقود والآراء من كل حذب وصوب.

الإحالات والهوامش

- ١- الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مادة " ردف"، ص ١٩٣، والبيت للشاعر خزيمة بن مالك بن فهد، وفاطمة هي: بنت يَذكر ابن عَزَّة أحد القارظين، والبيت عند ابن منظور، لسان العرب، الجزء الخامس، دار صادر، بيروت- لبنان، ١٨٦.
- ٢- ابن منظور، لسان العرب، مادة " ردف"، الجزء الخامس، ص ١٨٦.
- ٣- ابن منظور، لسان العرب، مادة " ردف"، المجلد التاسع، دار صادر، بيروت- لبنان، ص ١٤٤.
- ٤- ابن منظور، لسان اللسان، لسان تهذيب العرب، مادة الجزء الأول، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان، ١٩٩٣م، ص ٤٨٠.
- ٥- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة " ردف"، الجزء الثاني، ص ٥٠٤.
- ٦- يُنظر، الشريف علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٥، ص ٥٦، ويُنظر، التهاتوي، موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية المعروف بكشاف اصطلاحات الفنون، الجزء الثالث، شركة خياط للكتب والنشر، (د. ط. ت)، ص ٥٧٨، وما بعدها، ويُنظر، د. فضل حسن عباس، إعجاز القرآن الكريم، المكتبة الوطنية، (د. ط)، عمان، ١٩٩١، ص ١٧٢.
- ٧- محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، مادة " ردف"، دار مكتبة الحياة، بيروت، (د. ط. ت)، ص ٢٨١.
- ٨- الشريف علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، المصدر السابق، ص ٢٠٨.
- ٩- المصدر السابق، ص ٥٦.

- ١٠- جلال الدين السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، للجزء الأول، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت - لبنان، ١٩٨٦، ص ٣٩٩.
- ١١- حاكم مالك الزيادي، الترادف في اللغة، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٠، ص ٥٤.
- ١٢- د. محمود هياجنة، الإيضاح في الترادف، دار الكتاب، إربد، الأردن، ٢٠٠١م، ص ١٠.
- ١٣- جلال الدين السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، المصدر السابق، ص ٤٠٣.
- ١٤- أبو بشر عمرو الملقب بسبويه، الكتاب، الجزء الأول، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، الطبعة الأولى، ١٣١٦هـ، ص ص ٧-٨.
- ١٥- جلال الدين السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ص ٤٠٥-٤٠٦.
- ١٦- أبو بشر عمرو الملقب بسبويه، الكتاب، المصدر السابق، ص ص ٧-٨.
- ١٧- جلال الدين السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ص ص ٤٠٠-٤٠١.
- ١٨- ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه، عبد الملك بن قريش الأصمعي.
- ١٩- الكامل في اللغة والأدب للمبرد.
- ٢٠- محمد بن قاسم الأنباري، الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، ١٩٦٠م، ص ص ٢-٣، ويُنتظر، جلال الدين السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ص ٣٨٨.

- ٢١- محمد بن قاسم الأنباري، الأضداد، المصدر السابق، ص ٦-٧، ونظر، جلال الدين السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، المصدر السابق، ص ٣٩٩.
- ٢٢- محمد كرد علي، رسائل البلغاء، مطبعة التاليف والترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٥٤، ص ٣٨٥.
- ٢٣- جلال الدين السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، المصدر السابق، ص ٣٩٩-٤٠٠.
- ٢٤- توفيق محمد شاهين. المشترك اللغوي، نظرياً وتطبيقياً، مطبعة الدعوة الإسلامية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٠م، ص ٢٢٦.
- ٢٥- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ البيان والتبيين، الجزء الأول، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل، د، ت، ص ٢٠.
- ٢٦- أبو محمد بن مسلم بن قتيبة الأنصاري، أدب الكاتب، شرح وضبط الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، ص ٩.
- ٢٧- جلال الدين السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، المصدر السابق، ص ٣٩٩-٤٠٠.
- ٢٨- المصدر السابق، ص ٣٨٤-٣٨٦، ونقله عن ابن درستويه، شرح الفصيح.
- ٢٩- المصدر السابق، ص ٣٨٤-٣٨٦، ونقله عن ابن درستويه، شرح الفصيح.
- ٣٠- أبو هلال العسكري، الفروق، قدم له وضبطه وعلق على حواشيه وفهرسه د. أحمد سليم الحمصي، جروس- طرابلس، ط ١، لبنان، ١٩٩٤م، ص ٢٤.

- ٣١- أبو هلال العسكري، الفروق، المصدر السابق، ص ١٢ وما بعدها.
- ٣٢- أبو هلال العسكري، الفروق، المصدر السابق، ص ص ٢٤-٢٦.
- ٣٣- أبو الحسين أحمد بن فارس، الصحابي، تحقيق د، عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، ص ص ٩٧-٩٨.
- ٣٤- أبو هلال العسكري، الفروق، المصدر السابق، ص ص ١٠-١٢، ويُنظر، أبو منصور عبد الملك بن إسماعيل الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، المصدر السابق، ص ٢٠١.
- ٣٥- أبو الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن الكريم، المصدر السابق، ص ٤.
- ٣٦- أحمد بن تيمية الحراني، مجموعة الفتاوي، الجزء السابع، اعتنى بها عامر الجزار وأنور البار، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، الطبعة الثانية، ١٩٩٨، ص ٩.
- ٣٧- أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري، المعروف بابن دريد، الجزء الثالث، (د، ط، ت) ص ص ٢٧١-٢٧٢، ويُنظر، جلال الدين السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ص ٤١٣.
- ٣٨- د. إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مطبعة البيان العربي، الطبعة الثانية، ١٩٥٢م، ص ١٦٢.
- ٣٩- د. محمود فهمي حجازي، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٣، ص ص ٩٧-٩٨.
- ٤٠- د. رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة العربية، دار الحمامي للطباعة، القاهرة، ١٩٧٣م، (د. ط)، ص ص ٢٨٤-٢٨٥.

- ٤١- د. صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط١١، ١٩٨٦م، ص٢٩٩.
- ٤٢- د. محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص٣٠٥.
- ٤٣- د. كمال عبد الرحيم رشيد، الترادف في القرآن الكريم، (د. ط. ت)، ص٣.
- ٤٤- المرجع السابق، ص (ح).
- ٤٥- د. عائشة عبد الرحمن بنت الشاطن، الإعجاز البياني، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، (د. ت)، ص١٩٣.
- ٤٦- الشيخ محمد متولي الشعراوي، معجزة القرآن الكريم، مكتبة دار التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ص٤٧.
- ٤٧- د. فضل حسن عباس، إعجاز القرآن الكريم، المرجع السابق، ص١٧٤.
- ٤٨- المرجع السابق، ص١٧٥.
- ٤٩- محمد نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٧، (د. ط)، ص٢٥٤.
- ٥٠- د. عودة أبو عودة، الترادف في اللغة العربية (البحث) المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية بعمان، العددان الثاني عشر والثالث عشر، ١٩٨٧م، ص ص ٦٨-١٦٩.
- ٥١- محمد بن عبد الرحمن الشايع، الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٩٩٣، ص ص ١٤١-١٤٣.
- ٥٢- المرجع السابق، ص ١٦٤.
- ٥٣- المرجع السابق، ص ١٦٦.

- ٥٤- د. كمال عبد الرحيم رشيد، الترادف في القرآن الكريم، المرجع السابق، ص (ط).
- ٥٥- المرجع السابق، ص ٢.
- ٥٦- المرجع السابق، ص ٣.
- ٥٧- المرجع السابق، ص ٣.
- ٥٨- المرجع السابق، ص ١٢٣.
- ٥٩- المرجع السابق، ص ١٢٧.
- ٦٠- د. فضل حسن عباس، إعجاز القرآن الكريم، المرجع السابق، ص ص ١٦٦-١٦٧.
- ٦١- د. كمال عبد الرحيم رشيد، الترادف في القرآن الكريم، ص ١٦٤.
- ٦٢- د. محمود هياجنة، الإيضاح في الترادف، المرجع السابق، ص ١٦٤.
- ٦٣- محمد بن عبد الرحمن الشايع، الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم، المرجع السابق، ص ١٧٧.
- ٦٤- المرجع السابق، ص ١٩٥.
- ٦٥- المرجع السابق، ص ص ١٩١-٢٠٧.
- ٦٦- يُنظر ما جاء في هذا البحث .
- ٦٧- د. عودة أبو عودة. الترادف في اللغة العربية، ص ص ١٦٨-١٦٩.
- ٦٨- توفيق محمد شاهين، المشترك اللغوي، المرجع السابق، ص ٢٢٥.
- ٦٩- د. عودة أبو عودة، المرجع السابق، ص ص ١٧٢-١٧٣.
- ٧٠- المرجع السابق، ص ١٧٢-١٧٣.

- ٧١- د. مجدي سليمان المشاعلة وآخرون، الثقافة الإسلامية، عمان، ٢٠٠٧م، ص ص ٨-١٠.
- ٧٢- جلال الدين السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، المصدر السابق، ص ٣٩٩.
- ٧٣- أبو هلال العسكري، كتاب الفروق، المصدر السابق، ص ٦٥-٦٦، ويُنظر، أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ضبطه وحققه حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دت، ص ص ٣٧-٣٨.
- وَيُنظر، جلال الدين السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، المصدر السابق، ص ٤٠٥، وَيُنظر حاكم مالك الزيادي، الترادف في اللغة، المرجع السابق، ص ٦٩.
- ٧٤- د. عودة أبو عودة، المرجع السابق، ص ١٧١.
- ٧٥- المرجع السابق، ص ١٧١.
- ٧٦- تهذيب اللسان، ص ٣.
- ٧٧- المصدر السابق، ص ٢٥٨.
- ٧٨- د. عودة أبو عودة، المرجع السابق، ص ١٧٢.
- ٧٩- المرجع السابق، ص ١٧٢.
- ٨٠- المرجع السابق، ص ١٧٣.

المصادر والمراجع

- ابن منظور، لسان العرب، الجزء الخامس، دار صادر، بيروت- لبنان.
- ابن منظور، لسان العرب، المجلد التاسع، دار صادر، بيروت- لبنان.
- ابن منظور، لسان اللسان، لسان تهذيب العرب، مادة الجزء الأول، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان، ١٩٩٣م.

- أبو بشر عمرو الملقب بسبيويه، الكتاب، الجزء الأول، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، الطبعة الأولى، ١٣١٦هـ.
- أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري، المعروف بابن دريد، الجزء الثالث، (د، ط، ت).
- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ البيان والتبيين، الجزء الأول، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، د، ت.
- أبو محمد بن مسلم بن قتيبة الأنصاري، أدب الكاتب، شرح وضبط الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- أبو هلال العسكري، الفروق، قتم له وضبطه وعلق على حواشيه وفهرسه د. أحمد سليم الحمصي، جروس- طرابلس، ط١، لبنان، ١٩٩٤م.
- أحمد بن تيمية الحراني، مجموعة الفتاوي، الجزء السابع، اعتنى بها عامر الجزار وأنور البار، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، الطبعة الثانية، ١٩٩٨.
- التهاتوي، موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية المعروف بكشاف اصطلاحات الفنون، الجزء الثالث، شركة خياط للكتب والنشر، (د. ط. ت).
- توفيق محمد شاهين، المشترك اللغوي، نظرياً وتطبيقياً، مطبعة الدعوة الإسلامية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٠م.
- جلال الدين السيوطي، المظهر في علوم اللغة وأنواعها، الجزء الأول، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت - لبنان، ١٩٨٦.
- حاكم مالك الزيايدي، الترادف في اللغة، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٠.

- د. إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مطبعة البيان العربي، الطبعة الثانية، ١٩٥٢م، ص ١٦٢.
- د. رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة العربية، دار الحمامي للطباعة، القاهرة، ١٩٧٣م، (د. ط).
- د. صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١١، ١٩٨٦م.
- د. عائشة عبد الرحمن بنت الشاطي، الإعجاز البياني، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، (د. ت).
- د. عودة أبو عودة، الترادف في اللغة العربية (البحث)، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية بعمان، العددان الثاني عشر والثالث عشر، ١٩٨٧م.
- د. فضل حسن عباس، إعجاز القرآن الكريم، المكتبة الوطنية، (د. ط)، عمان، ١٩٩١.
- د. كمال عبد الرحيم رشيد، الترادف في القرآن الكريم، (مخطوطة) في الجامعة الأردنية، عمان، (د. ط. ت).
- د. مجدي سليمان المشاعلة وآخرون، الثقافة الإسلامية، عمان، ٢٠٠٧م.
- د. محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، د. ت.
- د. محمود هياجنة، الإيضاح في الترادف، دار الكتاب، إربد، الأردن، ٢٠٠١م.
- الراغب الإصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق محمد السيد كيلاني، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، (د. ط)، ١٩٦١.
- الشريف علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٥.

- الشيخ محمد متولي الشعراوي، معجزة القرآن الكريم، مكتبة دار التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.
- محمد بن عبد الرحمن الشايع، الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٩٩٣.
- محمد بن قاسم الأنباري، الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، ١٩٦٠م.
- محمد كرد علي، رسائل البلغاء، مطبعة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٤٥.
- محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، دار مكتبة الحياة، بيروت، (د. ط. ت).
- محمد نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٧، (د. ط.).